

Distr.
GENERAL

S/1998/374
6 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير من الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٣٨ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وهو يستكمل سجل التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ أن قدمت تقريرها المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/113).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حدث خلل في عملية السلام نتيجة للعنف، ولم يحدث سوى تقدم بطيء. وتمثلت الخطوة الرئيسية نحو الأمام في تعيين خمسة أعضاء من المعارضة الطاجيكية الموحدة في مناصب على مستوى وزاري في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، عاد السيد أكبر توراجونزوداه، نائب زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى طاجيكستان في ٢٧ شباط/فبراير وعيّن في ١٠ آذار/ مارس نائبا أول لرئيس الوزراء للعلاقات الاقتصادية مع رابطة الدول المستقلة. وفي ٢٠ نيسان/ أبريل، قدم السيد عبد الله نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة، إلى الرئيس إيموالي رخمونوف أسماء ممثلين للمعارضة الطاجيكية الموحدة لتعيينهم في المناصب الثمانية المتبقية في الحكومة الوطنية. ولم تقدم الحكومة حتى الآن قائمة بالمناصب التي ستخصص للمعارضة الطاجيكية المتحدة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ولم ترشح المعارضة الطاجيكية الموحدة بعد تمثيلها لملء الـ ٢٥ في المائة المخصصة لها من مقاعد اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات والاستفتاءات.

٣ - واستمر تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في المقاطعات الواقعة شرق دوشانبه مباشرة، إلا أنه توقف نتيجة صدامات خطيرة وقعت في نهاية آذار/ مارس. وهي صدامات سبقتها هجمات على مواقع حكومية في كومسومول أباد وبالقرب منها في ٩ و ١٢ آذار/ مارس. وفي ١٧ و ١٨ آذار/ مارس، هوجمت المواقع الحكومية في فايز أباد مما أسفر عن خسائر بشرية. وأجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ولجنة المصالحة الوطنية تحقيقاً في هذه الحوادث عقب شكاوى قدمتها الحكومة إلى البعثة. وقد اتهمت الحكومة قائدا ميدانيا من قادة المعارضة الطاجيكية الموحدة في منطقة كومسومول أباد بأنه مسؤول عن الهجمات، إلا أنه لم يعثر على دليل ثابت يؤكد صحة الاتهام. ومن جهتها، شكت

المعارضة الطاجيكية الموحدة من استفزاز الحكومة لأفرادها عمدا، وذلك بقيامها باعتقالات لا مسوغ لها. وأكد زعماء المعارضة الطاجيكية الموحدة أن قوادها الميدانيين في المنطقة يواصلون تجنيد المقاتلين.

٤ - وتدهورت الحالة في ٢٤ آذار/ مارس، عندما هاجم مقاتلو المعارضة وحدة للشرطة في كُفرنيخون، وقتلوا ٦ من رجالها. واستدعت الحكومة تعزيزات، وتبع ذلك تبادل النيران مرارا لفترات طويلة. وتوجه فريق مشترك من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ولجنة المصالحة الوطنية إلى المنطقة لإثبات الحقائق والعمل على استقرار الحالة. إلا أنه أُرغم على العودة إلى دوشانبه بعد أن أصبح عُرْضة للنيران المتبادلة. وفي اليوم التالي، هاجمت مجموعة تابعة للمعارضة وحدة للجيش بالقرب من روميت، التي تبعد ٢٠ كيلومترا شرقي كُفرنيخون، واقتحمت مواقع تلك الوحدة وقتلت عددا من الجنود وأسرت أكثر من ١٠٠. ووفقا للتقارير الحكومية، لقي ٤٠ شخصا مصرعهم في هذين اليومين وما يزال ١٧ شخصا في عداد المفقودين. وقد أَدان بيان صدر بواسطة المتحدث باسمي، يوم ٢٥ آذار/ مارس، هذه الهجمات، ودعا قادة المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى سحب أفرادهم، كما حث الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة على العمل معا على استعادة القانون والنظام، وفقا لالتزاماتهما المقررة بموجب اتفاقات السلام.

٥ - وعمل السيد غيرد د. ميريم، ممثلي الخاص، وهو على اتصال وثيق بالحكومة، والمعارضة الطاجيكية الموحدة ولجنة المصالحة الوطنية وفريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الضامنة، على احتواء الأزمة. وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ٢٥ آذار/ مارس واستمر هذا الوقف، باستثناء تبادل النيران في يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/ مارس. وفي ٢٩ آذار/ مارس، وافقت لجنة المصالحة الوطنية، بحضور فريق الاتصال، على ما يلي: إطلاق سراح الأسرى، وفك الاشتباك بين القوات، والقيام دون تأخير بتثبيت مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في المنطقة في معسكرات، وإجراء تحقيق لتحديد المسؤولية. وفي اليوم نفسه، أطلقت المعارضة سراح ١٦ جنديا حكوميا. وبعد مزيد من المفاوضات الصعبة التي شابهها التوتر واشترك فيها رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، أطلق سراح ٧٣ جنديا آخر بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس وسراح ١٦ جنديا آخر في ١ نيسان/أبريل. وفي ٥ نيسان/أبريل، بدأ الطرفان سحب القوات المتزامن إلى المواقع التي كانت موجودة في ٢٣ آذار/ مارس. وأشرف على عملية فك الاشتباك فريق رفيع المستوى، ضم السيد نوري رئيس لجنة المصالحة وعبد المجيد دوستيف نائب رئيس اللجنة وأعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

٦ - واستؤنف تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في منطقة كُفرنيخون بعد ذلك بفترة وجيزة. وسجل حتى الآن ما إجماليه ٣٢٥ ٤ مقاتلا في جميع المناطق، ومنهم ٨٩٩ في مجموعهم وفي ثلاثة أماكن في مقاطعة كُفرنيخون. غير أن المقاتلين لا يبقون بشكل دائم في مناطق التجمع، ويعيش معظمهم في بيوتهم مع عائلاتهم. ولم يسجل سوى ٥٦٢ ١ سلاحا، ولم يُخزن إلا بعض منها في مناطق التجمع. وقد أثارت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان هذه المسألة على نحو متكرر مع لجنة المصالحة الوطنية، وأعرب فريق الاتصال عن قلقه بشأن ذلك في بيان صدر في أيار/ مايو.

٧ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اندلع القتال الضاري بين عناصر المعارضة الطاجيكية الموحدة وقوات الحكومة بين تيبّي - سمرقندي ودوشانبه، بما فيها الأجزاء الشرقية من العاصمة نفسها. ويبدو أن اعتقال ثلاثة من أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة بتهم جنائية هو الذي تسبب في القتال. وعملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في تعاون وثيق مع فريق الاتصال على نزع فتيل الحالة. وأعلن أكبر توراجونزوداه، نائب زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة في بيان مذاع تلفزيونياً أن قيادة المعارضة الطاجيكية الموحدة لا تقرر الأعمال المسلحة؛ ثم دعا القائد الميداني المسؤول إلى وقف النار. وفي ١ أيار/مايو، أعربت عن قلقي الشديد إزاء اندلاع العنف هذا. وفي ٢ أيار/مايو، ترأس الرئيس رخمونوف اجتماعاً ضمن الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة، عُيّن خلاله السيد توراجونزوداه رئيساً للجنة خاصة أُنشئت لاستعادة وقف النار، وتحقيق انسحاب القوات الحكومية إلى الثكنات ومقاتلي المعارضة إلى مناطق التجمع، وإنشاء نقاط تفتيش ودوريات مشتركة من وزارة الداخلية والكتيبة الخامسة والعشرين التابعة للجيش. وهذه الكتيبة تضم الـ ٤٦٠ فرداً التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة الذين رابطوا في دوشانبه عندما اضطلعت لجنة المصالحة الوطنية بعملها هناك. وبدأ وقف لإطلاق النار يسري في ٣ أيار/مايو، وعند كتابة هذا التقرير كانت الحالة لا تزال هادئة وإن شابها توتر.

٨ - وساهم ببطء تنفيذ قانون العفو في ممانعة أفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة في الذهاب إلى مناطق التجمع. وحتى الآن، استعرضت لجنة المصالحة الوطنية ٣٧٠ حالة وأحالتها إلى الحكومة لاتخاذ إجراء. ومن بين هذه الحالات، نال العفو ٣٩٩ شخصاً. وأحد أسباب هذا التباطؤ يكمن في اختلاف الرأي بشأن تطبيق المادة ٤ من قانون العفو، التي تستبعد من العفو المتهمين بالإرهاب وقطع الطريق والتهريب واختلاس الأموال العامة على نطاق واسع، والقتل مع سبق الإصرار، والاعتداء الجنسي، والجرائم التي تشمل المخدرات.

٩ - ولم تحدث أي تطورات جديدة بشأن تعديل الدستور. ومن المزمع تناول مشاريع القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات العامة في دورة البرلمان القادمة المقرر عقدها في ٢١ أيار/مايو، رغم أن هذه المشاريع لم تدرج بعد في جدول الأعمال.

١٠ - وعلى الرغم من سرعة احتواء الصدمات التي وقعت في أشهر آذار/مارس ونيسان/أبريل - أيار/مايو، فإنها عززت عدم الثقة بين الطرفين، مما ظل يعقد تنفيذ اتفاق السلام ويؤخره. فالمعارضة الطاجيكية الموحدة تولي الأولوية لتقاسم السلطة وفقاً لصيغة الثلاثين في المائة، بينما الحكومة تولي الأولوية لتنفيذ البروتوكول العسكري وتمانع في التقدم نحو تقاسم السلطة وحل المسائل السياسية الأخرى، ما دامت المعارضة الطاجيكية الموحدة تحتفظ بقدرتها العسكرية.

١١ - وللتوفيق بين أولويات الطرفين المتضاربة، نصح السيد ميريم وموظفوه الطرفين بانتهاج طريقة متوازنة، يحددان فيها أهدافاً ملموسة على المدى المتوسط. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصدر فريق الاتصال نشرة صحفية حث فيها الطرفين على أن ينجزا في أجل أقصاه ٣١ أيار/مايو المرحلة الأولى من

البروتوكول العسكري، أي التسجيل الكامل لمقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وتجميعهم في مناطق التجمع، وتعيين ممثلين من المعارضة في المناصب الثمانية الباقية في الحكومة المركزية. وحدد أيضا للحكومة أجلا أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل لتزويد لجنة المصالحة الوطنية بقائمة بالأشخاص المشمولين بالعفو العام حتى الآن وبالحالات المعلقة؛ والموافقة على مشروع الورقة المفاهيمية بشأن التعديلات الدستورية؛ وتشكيل لجنة انتخابية مركزية تشارك فيها المعارضة بنسبة ٢٥ في المائة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وضعت لجنة المصالحة الوطنية جدولها الزمني المفصل. وهذا الجدول يتوخى تعيين ممثلي المعارضة على جميع مستويات الحكم وفقا لصيغة الثلاثين في المائة في أجل أقصاه شهر تموز/يوليه، والتنفيذ التام للبروتوكول العسكري، وبالتالي رفع الحظر على بعض الأحزاب السياسية، وتشكيل اللجنة الانتخابية، وصياغة التعديلات الدستورية، وعودة جميع اللاجئين من الخارج.

١٢ - وأنشأت الحكومة وحدة لتنسيق مشاريع التأهيل في فترة ما بعد الصراع، تدير قرضا قدره ١٠ ملايين دولار قدمه البنك الدولي. وهذه الوحدة تعنى بالاحتياجات العامة العاجلة في مجال الميزانية، فضلا عن مشاريع تعمير محددة في وادي كارايجين، من قبيل ترميم أو إعادة بناء الجسور والطرق، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية (المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك)، والهياكل الأساسية الأخرى المتضررة في خلال الحرب.

١٣ - ووضعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ووكالات الأمم المتحدة ودوائرها مشاريع لدعم تسريح المقاتلين. ومن بين الأولويات تهيئة فرص العمل عن طريق مشاريع تستخدم أيدي عاملة كثيفة لإصلاح الهياكل الأساسية في مقاطعتي كفر نيخون وغارم وفي وادي كارايجين. وقد أعربت وكالة التنمية الدولية، التابعة للولايات المتحدة، عن استعدادها لتمويل تلك المشاريع. والمشاريع الأخرى تشمل التدريب المهني وتوفير العدة الأولية لإعادة الإدماج في الحياة المدنية. ويجري التماس التمويل من البلدان التي أعلنت عن مساهماتها في مؤتمر المانحين الذي عقد في فيينا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. كما تجدر الإشارة إلى البرامج الجارية التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومؤسسة أغاخان التي تقدم المساعدة لزراعة الأراضي المستأجرة.

١٤ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة اللاجئين إلى الوطن من تركمانستان وقيرغيزستان. وحتى أواسط نيسان/أبريل، أعيد إلى الوطن ٨٠٠ لاجئ طاجيكي (مما يقدر مجموعه بـ ٣٠٠٠ لاجئ) من تركمانستان وبدأت إعادة اللاجئين من قيرغيزستان التي تؤوي ما يقارب ١٦٠٠٠ لاجئ طاجيكي.

ثالثا - الأمن

١٥ - لا تزال الحالة الأمنية تثير القلق. فبالإضافة إلى الأحداث المبينة أعلاه، جرت عدة حوادث في دوشانبه ونواحيها مما يدل على استمرار تقلب الحالة، رغم أن هذه الحوادث لم تمس موظفي الأمم

المتحدة. وخلال الجهود الرامية إلى إنهاء الصدمات التي وقعت في آذار/ مارس ونيسان/أبريل - أيار/ مايو، كانت ثمة أيضا دلائل واضحة تشير إلى أن زعماء المعارضة الطاجيكية الموحدة لا يمارسون إلا سيطرة محدودة على بعض قاداتهم الميدانيين. ولوحظت أيضا صعوبات في هذا الصدد في جانب الحكومة، رغم أنها كانت أقل وضوحا.

١٦ - وعقدت مباحثات مستفيضة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، حدد فيها عدد من خيارات المساعدة الأمنية. ولا يزال قائد قوات حفظ السلام الجماعية ينتظر التعليمات من رؤسائه بشأن هذا الموضوع ليرجع إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

١٧ - وتباطأ تشكيل الوحدة الخاصة المكونة من الجيش وأفراد المعارضة الطاجيكية الموحدة، التي ستقوم بتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة. إذ لم يوقع على أمر وزير الدفاع القاضي بإنشاء الوحدة إلا في ٩ نيسان/أبريل. وبدأ تدريب ضباط الوحدة في أواسط آذار/ مارس، وتم إنجازه في الوقت الحاضر. وأتاحت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وحكومة بولندا المدربين. ولا تزال الوحدة تواجه نقصا في المعدات الأساسية، ومن الصعب التكهن بالموعد الذي ستكون فيه قادرة على العمل. وفي الوقت ذاته، أصدرت تعليماتي بدراسة خيارات أخرى متى تعذر التغلب على هذه الصعوبات.

١٨ - وتبين أنه من غير الممكن إيجاد أماكن جاهزة وملأمة في دوشانبه تستوعب مكاتب الأمم المتحدة وموظفيها. إلا أن الموظفين تم تجميعهم قرب وسط المدينة، مما سهل على السلطات توفير الأمن لهم. واتخذت طائفة من الاحتياطات للحد من المخاطر التي تواجهفرادى الموظفين؛ ولا يزال حظر التجول ليلا ساري المفعول.

رابعا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة التأهيل

١٩ - وجه نداء موحّد من أجل طاجيكستان في جنيف في آذار/ مارس من أجل جمع تبرعات قدرها ٣٤,٦ مليون دولار لعام ١٩٩٨ لتوسيع نطاق الأنشطة المضطلع بها في إطار "إشعار المانحين" الذي انتهى أجله في نهاية عام ١٩٩٧.

٢٠ - وشرعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي وعشر منظمات غير حكومية في تقديم الدعم الزراعي لموسم الحرث الربيعي فيما يزيد على ٥١ مقاطعة في طاجيكستان. بيد أن ما حدث مؤخرا من سقوط الأمطار الغزيرة وحالات انزلاق الكتل الأرضية أعاق الأنشطة المضطلع بها في وادي كاراتيجين. ومع ذلك، استمر توزيع الأغذية بصفة عامة على الأفراد والفئات الأكثر ضعفا؛ ولا يزال برنامج الأغذية العالمي وبعض موردي الأغذية الآخرين يدرسون أسباب الاستعاضة التدريجية عن توزيع الأغذية ببرامج الطعام مقابل العمل، بما في ذلك

إنتاج الأغذية بصلاح الأراضي المستأجرة، ونظافة المجاري، وتشبيد الطرق والمآوى. وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمعية الألمانية للتعاون التقني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتحسين نظم توريد المياه والري، لا سيما في المناطق الريفية. ولا يزال يجري توفير العقاقير الضرورية وقطع الغيار لمنطقة دوشانبه دعماً للبرامج الجارية التي تستهدف الوقاية من التيفويد. كما جرى تكثيف أنشطة الوقاية من الفيضانات بفضل تنظيف المجاري وإصلاح قنوات الري.

٢١ - ويعكف البنك الدولي على تنظيم اجتماع مشترك لفريق استشاري في باريس يوم ٢٠ أيار/ مايو بغية تعبئة الموارد اللازمة للتنمية من المانحين الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية على حد سواء.

خامساً - مسائل تنظيمية

٢٢ - حتى نيسان/أبريل ١٩٩٨، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تضم ٦٨ من المراقبين العسكريين، من البلدان الآتية: النمسا (٥)، وبنغلاديش (٨)، وبلغاريا (٦)، والدانمرك (٤)، وغانا (٤)، وإندونيسيا (٤)، والأردن (٦)، ونيجيريا (٤)، وبولندا (١١)، وسويسرا (٧)، وأوكرانيا (٣)، وأوروغواي (٦)، و ١١٠ من الموظفين المدنيين، منهم ٣٥ من المعينين دولياً. وبالإضافة إلى مقرها في دوشانبه، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تحتفظ بمقار للأفرقة في غارم وكاليخومب وخُرج وخوجاند وكورغان - توبي.

٢٣ - ولا يزال قوام البعثة يقل عن عدد الموظفين المأذون بهم إلى حد كبير، إذ أنه في آذار/ مارس طلب إلى البلدان المساهمة بقوات توفير المزيد من المراقبين العسكريين. وبالنظر إلى القتال الجاري في منطقة كُفَرَنِيخُون، جرى تأجيل التدابير المتعلقة بهذه الزيارة. ومرة أخرى طلب إلى الجهات المساهمة توفير هذه الإضافة في نهاية نيسان/أبريل أي قبل الصدامات التي وقعت في دوشانبه. وحيث أنه تم احتواء هذه الصدامات، تتجه النية الآن إلى المضي قدماً في أحداث هذه الزيادة، رهناً بالتطورات الميدانية.

٢٤ - وتحتفظ البعثة بطائرتي هليكوبتر يعتبر وجودهما ضرورياً لتحركات أفرقتها بحرية ولتزويد المقار البعيدة باللوازم. ومن نهاية شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/ مارس، ظلت البعثة بحاجة للدعم بالهليكوبتر، واضطرت مؤقتاً إلى نقل أفرقتها إلى دوشانبه نسبة لصعوبات غير عادية استمرت أكثر من شهرين، وذلك فيما يتعلق بالحصول على الأذونات اللازمة لتشغيل طائرات الهليكوبتر.

٢٥ - وكما هو الحال في الماضي، تعاونت البعثة تعاوناً وثيقاً مع مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مسألتها الإصلاح المؤسسي والديمقراطي. وواصلت إقامة اتصال وثيق مع قوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة بشأن المحافظة على وقف إطلاق النار والأمن، وظلت على اتصال بقوات الحدود الروسية بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك.

٢٦ - ولا يزال السيد ميريم هو ممثلي الخاص؛ ومن المقرر أن يتقاعد في نهاية أيار/ مايو، وسوف تكون لي عودة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بخلفه. وأنهى العقيد بوليسلاف ايزيدوريتزيك (بولندا) مهمته بوصفه المراقب العسكري في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وخلفه العقيد تنقو عريفان بن تنقو محمد (ماليزيا).

سادسا - الجوانب المالية

٢٧ - رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٩/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، اعتمادا إجماليه ١٥ مليون دولار لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وهذا يشمل المبلغ الذي إجماليه ٧٠٠ ٢٧٥ ٨ دولار الذي رصدته الجمعية العامة من قبل في قرارها ٢٣٧/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٨ - والميزانية المقترحة للإبقاء على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/52/772/Add.2) هي حاليا قيد نظر الجمعية العامة. وتقدر تكاليف الإبقاء على البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا بمبلغ إجماليه ١٠٠ ٢٨٢ ٢٢ دولار، بافتراض استمرار قوامها وولايتها المأذون بهما حاليا. لذلك، فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ ستكون تكاليف الإبقاء عليها في حدود المبالغ المبينة أعلاه.

٢٩ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ بدئها وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ ما قيمته ٧,٢ مليون دولار، أي ما يمثل نحو ٢٢ في المائة من الأنصبة المقررة للبعثة. أما الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام فبلغت ١,٦ بليون دولار.

سابعا - ملاحظات

٣٠ - خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، كان التقدم في عملية السلام بطيئا للغاية، حيث بات من الواضح أن مهمة بناء الثقة بين خصمي الأمم أصعب مما كان متوقعا، كما أنها ستستغرق وقتا أطول مما هو مسموح به في الجدول الزمني الطموح لاتفاق السلام. ونتيجة لذلك، لا يحتمل أن تجرى الانتخابات في عام ١٩٩٨.

٣١ - وفي الوقت نفسه، فإن ما أحرز من تقدم، ولا سيما تعيين ستة من ممثلي المعارضة الطاجيكية المتحدة في الحكومة الوطنية، واحتواء الأزمات التي نشبت في آذار/ مارس وأواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/ مايو، إنما يبين اهتمام الجانبين باستمرار عملية السلام. وهناك دلائل على تزايد إدراك ضرورة العمل بأسلوب متوازن، مع مراعاة أولويات الجانبين. وأنا أؤيد تماما النهج المتبع في هذا الصدد داخل إطار فريق الاتصال، الذي حدد عددا من الأهداف الفورية، ولا سيما الانتهاء من المرحلة الأولى من البروتوكول العسكري وتعيين ممثلين عن المعارضة الطاجيكية المتحدة في المناصب الحكومية الثمانية المتبقية التي من المقرر أن يشغلوها. وقد كانت لإسهام فريق الاتصال أهمية حاسمة في العملية.

٣٢ - ومن الجلي أن المساعدة الدولية الشاملة لا تزال ضرورية لاستمرار عملية السلام. فالبعثة وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، وكذلك فريق الاتصال، يوفرون القوة الدافعة اللازمة للغاية، ويساعدون على استقرار الوضع خلال الأزمات. وفضلا عن ذلك، يلزم توفير المساعدة المالية لمعاونة طاجيكستان، التي هي من أفقر البلدان، على سلوك درب الإصلاح والتنمية. وأملّي أن يحقق اجتماع الفريق الاستشاري، الذي سيعقده البنك الدولي في وقت لاحق هذا الشهر، نتائج إيجابية في هذا الصدد.

٣٣ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبطبيعة الحال، سأبقي المجلس على علم بأي تطورات هامة.

٣٤ - وختاماً، أود أن أشيد بالسيد ميريم، ممثلي الخاص، الذي سوف يتقاعد في نهاية أيار/ مايو بعد حياة مهنية طويلة ومتميزة في خدمة الأمم المتحدة؛ وبالعديد إيزيدورتشيك، الذي عاد مؤخراً إلى الخدمة في وطنه؛ وبكل رجال البعثة ونسائها. فقد كان سلوكهم قدوة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، بل وبالغة الخطر في أغلب الأحيان.

- - - - -